# البحري تعلن نتائجها المالية للربع الثالث من عام 2024م بتسجيلها زيادة في صافي الربح بنسبة 127%

- **ارتفاع صافي الربح خلال الربع الثالث من عام 2024م بنسبة 127%** على أساس سنوي ليصل إلى 509 مليون ريال سعودي، وزيادة صافي الربح خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024م بنسبة 40% ليصل إلى 1.70 مليار ريال سعودي، نتيجة النمو المستمر بالإيرادات وتحسّن هوامش الربح بفضل تحديث وتوسعة الأسطول.
- **انخفاض نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 6%** على أساس سنوي ليبلغ 1.45 مرة مدعوماً بالارتفاع الملحوظ على مستوى الأرباح، وخلال الربع الثالث من عام 2024م ارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 50%، والذي قابله جزئياً زيادة صافي الدين بنسبة 8% فقط.
- **وصول النفقات الرأسمالية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024م إلى 2.82 مليار ريال سعودي،** ما يعكس زيادة الاستثمار في خطط النمو المرتكزة على القيمة التراكمية.
- **مواصلة تحديث وتوسعة الأسطول** خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024م بالاستحواذ على خمس ناقلات حديثة واستئجار ست ناقلات للكيماويات، إلى جانب التخلص من 5 ناقلات قديمة.

**الرياض، المملكة العربية السعودية، 31 أكتوبر 2024م**: أعلنت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ("البحري" أو "الشركة" والمدرجة في السوق المالية السعودية تحت الرمز 4030)، الشركة الرائدة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية على صعيد المملكة العربية السعودية، عن نتائجها المالية للربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من عام 2024م، والتي أظهرت زيادةً في صافي الربح بنسبة 127% وبنسبة 40% مقارنةً بالربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من عام 2023م على التوالي. وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع أسعار الشحن وزيادة أحجام الشحن وحجم أسطول الناقلات التي تشغّلها الشركة، فضلاً عن تحسّن كفاءة الإنفاق.

وتعليقاً على النتائج المالية للشركة، قال **أحمد بن علي السبيعي، الرئيس التنفيذي لشركة "البحري"**: "حققت 'البحري' أداءً قوياً خلال الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من عام 2024م، ما يؤكد مدى التزامنا الراسخ تجاه إضفاء القيمة عبر مختلف قطاعات شركتنا. وقد جاء النمو في الأرباح نتيجة ارتفاع الإيرادات المتواصل والمرتكز على السمعة الطيبة التي رسّخناها لدى عملائنا والثقة التي يولونا إياها، فضلاً عن جهود موظفينا الذين انصب تركيزهم على تعظيم الإيرادات وتحسين كفاءة الإنفاق، ما ساهم في تسجيلنا لأداء استثنائي فاق معدلات السوق".

وأردف السبيعي: "نحن نعمل الآن على تعزيز استثماراتنا الرامية إلى تحديث وتوسعة أسطولنا، ونتوقع إضافة 17 ناقلة خلال الربعين المقبلين، فضلاً عن الناقلات الخمس التي استحوذنا عليها في وقت سابق من العام الحالي. وستدعم هذه الناقلات من جهودنا في تحسين حصتنا السوقية، وتمكين عملية التخلص من الناقلات المتقادمة تعزيزاً لمساعينا في تحديث الأسطول. وفي الوقت ذاته، سنبقى على أهبة الاستعداد للمتغيرات الدائمة للسوق، مع حرصنا على مواصلة الانضباط المالي لضمان نمو مرتكز على القيمة التراكمية. ولا شك أن استراتيجيتنا هذه تدعم من خطط إضفاء التحوّل الإيجابي ضمن قطاع الشحن والخدمات اللوجستية تماشياً مع رؤية المملكة 2030، وترسّخ من مكانتنا كمؤسسة رائدة ومسؤولة تساهم بدورها البارز ضمن سلاسل التوريد العالمية".

## ملخص البيانات المالية

| مليون ريال سعودي | الربع الثالث 2024م | الربع الثالث 2023م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) | التسعة أشهر الأولى 2024م | التسعة أشهر الأولى 2023م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإيرادات | **2,241** | 2,027 | *+11%* | **7,266** | 6,754 | *+8%* |
| الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء | **1,171** | 783 | *+50%* | **3,591** | 2,857 | *+26%* |
| *هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء* | **52%** | 39% | *+13 ن.م.* | **49%** | 42% | *+7 ن.م.* |
| صافي الربح [1] | **509** | 224 | *+127%* | **1,695** | 1,212 | *+40%* |
| *هامش صافي الربح* | **23%** | 11% | *+12 ن.م.* | **23%** | 18% | *+5 ن.م.* |
| ربحية السهم (ريال سعودي) | **0.69** | 0.30 | *+127%* | **2.30** | 1.64 | *+40%* |
| صافي التدفقات النقدية التشغيلية | **642** | 925 | *-31%* | **2,408** | 2,922 | *-18%* |
| النفقات الرأسمالية | **1,279** | 97 | *+1,221%* | **2,818** | 1,472 | *+91%* |
| التدفقات النقدية الحرة | **(638)** | 829 | *غير متوفر* | **(411)** | 1,450 | *غير متوفر* |
| صافي الدين | **6,653** | 6,153 | *+8%* | **6,653** | 6,153 | *+8%* |
| معدل صافي الدين / حقوق الملكية | **47%** | 50% | *-3 ن.م.* | **47%** | 50% | *-3 ن.م.* |
| صافي الدين / الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء | **1.45 مرة** | 1.55 مرة | *-6%* | **1.45 مرة** | 1.55 مرة | *-6%* |

1. عائد إلى مساهمي الشركة الأم

**ملاحظة: يُرجى الرجوع إلى قاموس المصطلحات للاطلاع على التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية**

### أبرز ملامح أداء شركة "البحري"

سجّلت "البحري" خلال الربع الثالث من عام 2024م صافي ربح بلغ 509 مليون ريال سعودي، أي أكثر من ضعف صافي الربح المسجّل في الربع الثالث من عام 2023م والبالغ 224 مليون ريال سعودي. وجاء هذا النمو نتيجة زيادة الإيرادات بنسبة 11% على أساس سنوي، لتصل إلى 2.24 مليار ريال سعودي، والتحسّن الذي شهده هامش صافي الربح، إذ حقّق زيادةً من 11% إلى 23%.

ساهم قطاع نقل الكيماويات بشكل رئيسي في نمو الإيرادات على أساس سنوي، وتلاه قطاعا نقل البضائع السائبة والخدمات اللوجستية المتكاملة، بالاستفادة من زيادة أحجام الشحن بفضل توسعة أسطول الناقلات المملوكة والمستأجرة من "البحري" إلى جانب ارتفاع أسعار الشحن عبر أغلب القطاعات. وقد ساهم انخفاض إيرادات قطاع البحري للنفط في الحدّ بشكل جزئي من نمو إيرادات الشركة ككل، وذلك نظراً إلى انخفاض متطلبات استئجار الناقلات خلال الربع الثالث من عام 2024م، إضافة إلى تخارج القطاع بشكل نهائي من الأنشطة التي لا تندرج ضمن مجال نقل النفط الخام وذلك خلال الربع الأول من عام 2024م.

ويعود تحسّن هامش صافي ربح "البحري" على أساس سنوي خلال الربع الثالث من عام 2024م إلى ارتفاع أسعار الشحن، فضلاً عن القيمة المُضافة جرّاء تحديث الأسطول والوفورات في الإنفاق نتيجة تحسين جدولة رحلات الناقلات عبر كافة

القطاعات، إلى جانب زيدة مساهمة الأرباح من حصة الشركة في شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية.

وسجّلت الشركة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024م زيادةً في صافي الربح بنسبة 40% ليصل إلى 1.70 مليار ريال سعودي مقارنةً بفترة التسعة أشهر الأولى من عام 2023م، نتيجة زيادة الإيرادات بنسبة 8% على أساس سنوي لتصل إلى 7.27 مليار ريال سعودي، وتحسّن هامش صافي الربح من مستوى 18% إلى 23%. وقد جاء نمو الإيرادات نتيجة الظروف المواتية من حيث العرض والطلب ضمن مجالي نقل الكيماويات والنفط، وتحسّن هامش الربح جرّاء تحديث وتوسعة الأسطول وتحسين جدولة رحلات الناقلات ومواصلة الانضباط في الإنفاق.

استحوذت الشركة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024م على خمس ناقلات (ثلاث ناقلات نفط خام عملاقة وناقلة واحدة للبضائع السائبة وناقلة واحدة متعدّدة الأغراض)، فيما قامت ببيع خمس ناقلات أخرى (ناقلة نفط خام عملاقة واحدة وثلاث ناقلات للكيماويات وناقلة واحدة للمنتجات)، وعمدت إلى استئجار ست ناقلات للكيماويات بموجب عقود استئجار طويلة الأجل، بهدف تحديث وتوسعة أسطولها التشغيلي. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد ناقلات أسطول "البحري" إلى 104 ناقلات تملكها وتشغّلها الشركة بحلول نهاية شهر سبتمبر من عام 2024م، مقارنةً بـ 98 ناقلة بحلول نهاية شهر ديسمبر من عام 2023م و99 ناقلة بحلول نهاية شهر سبتمبر من عام 2023م.

وقد شهدت النفقات الرأسمالية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024م زيادةً بنسبة 91% على أساس سنوي، لتصل إلى 2.82 مليار ريال سعودي، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الاستحواذات التي قامت بها الشركة لهذه الناقلات، لتساهم عوائد بيع الناقلات القديمة بمبلغ 409 مليون ريال سعودي في تعويض هذه الاستثمارات بشكل جزئي.

وإلى جانب الناقلات الخمس التي تمّ الاستحواذ عليها، تم طلب 17 ناقلة إضافية وسداد قيمتها بشكل جزئي، ومن المتوقّع تسلّمها خلال الربعين القادمين. ومن بين هذ الناقلات، كانت الطلبية الأكبر هي لتسعة ناقلات نفط خام عملاقة من شركة Capital Maritime and Trading Corporation مقابل نحو 3.75 مليار ريال سعودي، تم سداد ما نسبته 10% من المبلغ خلال الربع الثالث من عام 2024م. وبهدف تمويل جزء من صفقة شراء هذه الناقلات، أبرمت الشركة في شهر أكتوبر من عام 2024م اتفاقية مرابحة لمدة 10 سنوات مع مصرف الإنماء بمبلغ 2.8 مليار ريال سعودي.

وبلغ رصيد صافي دين الشركة مع نهاية شهر سبتمبر من عام 2024م مبلغ 6.65 مليار ريال سعودي، بزيادةٍ قدرها 8% على أساس سنوي، وذلك لتمويل جزء من خطط تحديث وتوسعة الأسطول. ورغم ارتفاع صافي الدين، إلا أن معدل صافي الدين إلى حقوق الملكية شهد تحسناً وذلك بانخفاضه من مستوى 50% بنهاية شهر سبتمبر من عام 2023م إلى مستوى 47% بنهاية الربع الحالي، فيما تراجع معدل صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء من 1.55 مرة إلى 1.45 مرة، نتيجة زيادة مستوى الربحية.

وحتى نهاية شهر سبتمبر من عام 2024م، سجّلت "البحري" معدل تواتر الوقت المهدور جرّاء حالات الإصابات أثناء العمل بلغ 0.46 حالة إصابة عن كل مليون ساعة عمل، مسجلةً بذلك انخفاضاً بنسبة 5% عن المعدل المسجّل في العام الماضي والذي بلغ 0.48 حالة إصابة. وخلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2024م، لم يتم تسجيل أي وفيّات عبر القطاعات والعمليات التشغيلية في الشركة، كما لم يتم تسجيل أي انسكابات أو تسرّبات نفطية من الناقلات المملوكة من قبل الشركة.

## أبرز ملامح أداء قطاعات الأعمال

### البحري للنفط

| مليون ريال سعودي | الربع الثالث 2024م | الربع الثالث 2023م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) | التسعة أشهر الأولى 2024م | التسعة أشهر الأولى 2023م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | **1,005** | 1,112 | %10- | **3,580** | 3,856 | %7- |
| **الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء** | **501** | 477 | %5+ | **1,752** | 1,584 | %11+ |
| *هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء* | **%50** | %43 | +7 ن.م. | **%49** | %41 | +8 ن.م. |

سجّل قطاع البحري للنفط خلال الربع الثالث من عام 2024م زيادةً في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 5% على أساس سنوي ليصل إلى 501 مليون ريال سعودي، رغم انخفاض الإيرادات بنسبة 10% لتصل إلى 1.01 مليار ريال سعودي. وقد جاء هذا الانخفاض في الإيرادات بشكل كبير نتيجة انخفاض متطلبات استئجار الناقلات، إلى جانب تخارج القطاع بشكل نهائي من الأنشطة التي لا تندرج ضمن مجال نقل النفط الخام وذلك خلال الربع الأول من عام 2024م. وقد ساهم ارتفاع أسعار الشحن جرّاء توافر الظروف المواتية من حيث العرض والطلب في قطاع نقل النفط في تعويض انخفاض الإيرادات بشكل جزئي. وقد ساهمت الإدارة الفعالة للتكاليف المرتبطة بالرحلات البحرية وزيادة حجم الشحنات على متن الناقلات التي تملكها "البحري" في تعزيز هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء من 43% في الربع الثالث من عام 2023م إلى 50%، ما ساهم في تحقيق هوامش ربحية أفضل.

سجّل قطاع البحري للنفط خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024م زيادةً في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 11% على أساس سنوي ليصل إلى 1.75 مليار ريال سعودي، على خلفية زيادة هامش الربح رغم تراجع الإيرادات بنسبة 7%. فقد ساهم كلاً من زيادة أسعار الشحن وتقنين التكاليف التشغيلية في زيادة هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء من 41% إلى 49% خلال هذه الفترة.

وقد تمت إضافة ناقلة نفط خام عملاقة واحدة إلى الأسطول خلال الربع الثالث من عام 2024م، ليرتفع حجم الأسطول إلى 40 ناقلة. وفضلاً عن ذلك، تمّ تركيب أنظمة تنظيف غاز العادم في ست ناقلات لتعزيز تنافسية الأسطول وضمان امتثاله مع القواعد والقوانين التنظيمية الخاصة بالانبعاثات الغازية. وبهذا، ارتفع عدد ناقلات النفط الخام العملاقة المزوّدة بأنظمة تنظيف غاز العادم إلى 21 ناقلة، أي نصف حجم الأسطول تقريباً.

وفي إطار برنامج تحديث الأسطول، فمن المتوقّع أن تنضم إلى الأسطول خلال الربعين المقبلين 12 ناقلة نفط خام عملاقة حديثة مزوّدة بأنظمة تنظيف غاز العادم، بما فيها التسع ناقلات التي تم شراؤها من Capital Maritime مؤخراً.

## البحري للكيماويات

| مليون ريال سعودي | الربع الثالث 2024م | الربع الثالث 2023م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) | التسعة أشهر الأولى 2024م | التسعة أشهر الأولى 2023م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | **785** | 621 | +26% | **2,506** | 2,004 | +25% |
| **الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء** | **494** | 327 | +51% | **1,517** | 1,027 | +48% |
| *هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء* | **63%** | 53% | +10 ن.م. | **61%** | 51% | +10 ن.م. |

حقّق قطاع البحري للكيماويات خلال الربع الثالث من عام 2024م زيادةً في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 51% على أساس سنوي ليصل إلى 494 مليون ريال سعودي، وجاءت هذه الزيادة بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع الإيرادات بنسبة 26% لتصل إلى 785 مليون ريال سعودي، وتحسّن بمقدار 10 نقاط مئوية في هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء ليصل إلى 63%. وسجل القطاع خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024م زيادةً في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 48% على أساس سنوي لتصل إلى 1.52 مليار ريال سعودي، مدعومة بارتفاع الإيرادات بنسبة 25% لتصل إلى 2.51 مليار ريال سعودي، وتحسّن بمقدار 10 نقاط مئوية في هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء ليصل إلى 61%.

وجاءت الزيادة في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء على أساس سنوي خلال الربع الثالث وفترة التسعة أشهر الأولى من عام 2024م نتيجة ارتفاع أسعار الشحن وزيادة أحجام الشحن بفضل نمو حجم الأسطول التشغيلي (45 ناقلة كيماويات مقارنةً بـ 43 ناقلة بنهاية شهر سبتمبر من عام 2023م)، إضافة لتحقيق وفورات في الإنفاق بفضل تحسين رحلات الأسطول، وزيادة الدخل إثر بيع الناقلات القديمة.

قام القطاع ببيع ناقلتي كيماويات قديمتين خلال الربع الثالث من عام 2024م، ومن المقرّر أن يتمّ استبدالهما وإضافة ناقلتين جديدتين خلال الربع الرابع من عام 2024م.

## البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة

| مليون ريال سعودي | الربع الثالث 2024م | الربع الثالث 2023م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) | التسعة أشهر الأولى 2024م | التسعة أشهر الأولى 2023م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | **272** | 220 | +24% | **772** | 671 | +15% |
| **الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء** | **65** | (16) | غير متوفر | **115** | 79 | +44% |
| *هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء* | **24%** | -7% | +31 ن.م. | **13%** | 12% | +1 ن.م. |

حقّق قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة خلال الربع الثالث من عام 2024م أرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بمبلغ 65 مليون ريال سعودي، لتعويض خسارة 16 مليون ريال سعودي خلال الربع الثالث من عام 2023م. وجاء هذا التحسن بشكل رئيسي نتيجة الإيرادات القوية وزيادة هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء في مجال شحن البضائع الضخمة، والذي استفاد من ارتفاع أسعار الشحن وإضافة ناقلة متعددة الأغراض خلال الربع الثاني من عام 2024م إلى أسطول القطاع الذي يضم حالياً ست ناقلات للحاويات.

وسجّل القطاع خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024م زيادةً في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 44% على أساس سنوي ليصل إلى 115 مليون ريال سعودي، مدعوماً بارتفاع الإيرادات بنسبة 15% لتصل إلى 772 مليون ريال سعودي، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الأداء القوي ضمن مجال البضائع الضخمة.

وفيما يخص مجال القطاع الآخر والخارج عن نطاق الخدمات اللوجستية للشحن البحري، والمتضمن شحن وتوزيع البضائع، ومجال الخدمات اللوجستية التعاقدية وغيرها من خدمات سلاسل التوريد الأخرى، فقد سجّل تحسناً على أساس ربعي في مستوى ربحيته في ظل مواصلته خطط إضفاء التحوّل على العمليات التشغيلية وتوسعة نطاق الأصول وقاعدة العملاء بالتزامن مع العمل على تحسين الإمكانات والقدرات الحالية.

## البحري للبضائع السائبة

| مليون ريال سعودي | الربع الثالث 2024م | الربع الثالث 2023م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) | التسعة أشهر الأولى 2024م | التسعة أشهر الأولى 2023م | نسبة التغيير (على أساس سنوي) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | **163** | 71 | +129% | **374** | 213 | +76% |
| **الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء** | **36** | 35 | +1% | **92** | 104 | -12% |
| *هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء* | **22%** | 50% | -28 ن.م. | **25%** | 49% | -24 ن.م. |

حقّق قطاع البحري للبضائع السائبة خلال الربع الثالث من عام 2024م زيادةً في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 1% على أساس سنوي ليصل إلى 36 مليون ريال سعودي، أما الإيرادات فشهدت زيادةً بأكثر من الضعف لتصل إلى 163 مليون ريال سعودي، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة زيادة أحجام الشحن من العملاء الحاليين، فضلاً عن إضافة ناقلة واحدة إلى أسطول القطاع الذي يبلغ حجمه 11 ناقلة.

وقد تراجع هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 22% بشكل رئيسي نتيجة استئجار ناقلات متدنية الهامش لتلبية جزء من طلبات الشحن المرتفعة، وذلك لاغتنام صفقات طويلة الأمد مع كبار العملاء. ويعتزم القطاع مواصلة توسعة أسطوله ليُعزز من قدرته على استخدام ناقلاته المملوكة استجابةً لتزايد الطلب من السوق.

وشهد القطاع خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2024م تراجعاً في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 12% على أساس سنوي لتصل إلى 92 مليون ريال سعودي، رغم ارتفاع الإيرادات بنسبة 76% لتصل إلى 374 مليون ريال سعودي. وقد جاء هذا التراجع نتيجة تدني الهوامش بسبب زيادة حصة الإيرادات الناتجة عن الناقلات المستأجرة، وأسعار الشحن المنخفضة بشكل عام مقارنةً بالعام الماضي.

وإلى جانب الناقلة التي أُضيفت إلى الأسطول خلال الربع الثالث من عام 2024م، يتوقّع القطاع إضافة ناقلة أخرى خلال الربع الأول من عام 2025م.

**نبذة عن "البحري"**

تأسست الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري "البحري" عام 1978، وهي الشركة الرائدة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية على صعيد المملكة العربية السعودية، وإحدى أبرز الشركات الرائدة عالمياً في مجال النقل البحري. تتخذ الشركة من الرياض مقراً لها وتشغّل أسطولاً يبلغ حجمه 88 ناقلة و16 ناقلة بموجب عقود استئجار طويلة الأجل، وبارجة عائمة واحدة لتحلية مياه البحر، وذلك حتى نهاية سبتمبر من 2024م. وتعتبر "البحري" إحدى أضخم الشركات المالكة والمشغّلة لناقلات النفط الخام العملاقة حول العالم.

تغطي عمليات وأنشطة الشركة شراء وبيع وتشغيل الناقلات بغرض نقل النفط الخام والمنتجات المكرّرة والمواد الكيميائية والبضائع السائبة، فضلاً عن شحن البضائع والتخزين والتخليص الجمركي وتنسيق البضائع وغيرها من الخدمات اللوجستية، وذلك عبر 4 قطاعات هي البحري للنفط والبحري للكيماويات والبحري للبضائع السائبة والبحري للخدمات اللوجستية المتكاملة، إلى جانب خدمة البحري لإدارة الناقلات.

وبوجود فريق عمل يضم ما يزيد عن 4 آلاف موظف، براً وبحراً، تواصل "البحري" التزامها الراسخ بدعم رؤية السعودية 2030 والارتقاء بالمملكة لتصبح مركزاً إقليمياً رائداً في مجال الشحن والخدمات اللوجستية.

**البحري للنفط**

البحري للنفط هي شركة تابعة ومملوكة بالكامل من شركة "البحري"، وهي من بين الشركات الرائدة عالمياً في تملّك وتشغيل ناقلات النفط الخام العملاقة ومن بين أكبر 5 ملاّك لهذه الناقلات على صعيد العالم. ويبلغ حجم أسطول قطاع البحري للنفط 40 ناقلة نفط خام عملاقة بحمولة ساكنة تبلغ نحو 12.5 مليون طن، وبهذا يمثّل الأسطول 4% تقريباً من السعة العالمية لناقلات النفط الخام العملاقة. ورغم أن سوق الخليج العربي يستأثر بالحصة الأكبر من عمليات القطاع، إلا أنه يعمل كذلك على تلبية احتياجات كافة مسارات وخطوط ناقلات النفط الخام العملاقة حول العالم. ويعتبر قطاع البحري للنفط شركة النقل الحصرية لأرامكو السعودية في شحنات النفط الخام التي يتم بيعها على أساس التسليم حول العالم. ومن الجدير ذكره، أن أرامكو السعودية هي أكبر منتج للنفط الخام في العالم وتمتلك حصة 20% من شركة "البحري".

**البحري للكيماويات**

يمتلك ويشغّل قطاع البحري للكيماويات أسطولاً متنوّعاً من الناقلات لشحن ومناولة مجموعة واسعة من البضائع السائلة، بما فيها المواد الكيميائية والمنتجات النفطية النظيفة والزيوت النباتية والوقود الحيوي، لعملائها المنتشرين حول العالم. وتضم قاعدة عملاء هذا القطاع شركات إنتاج المواد الكيميائية وشركات النفط المتكاملة ومحطات التكرير وتجار السلع وأهم اللاعبين في سوقي الزيوت النباتية والوقود الحيوي، علماً أن أرامكو السعودية والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) هما أبرز عملاء هذا القطاع. ولا ينشط هذا القطاع في السوق الفورية فحسب، بل أيضاً في مجال عقود استئجار الناقلات واتفاقيات التأجير الزمني وبيع الناقلات وشرائها.

تأسس هذا القطاع تحت مسمى "الشركة الوطنية لناقلات المواد الكيميائية"، وتمتلك شركة "البحري" حصة 80% منه في حين أن "سابك" تمتلك نسبة الـ 20% المتبقية.

**البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة**

يُعد قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة المزود الرائد لخدمات الشحن عبر خطوط مباشرة من سواحل شرق الولايات المتحدة الأمريكية وساحل الخليج الأمريكي إلى جدة ودبي والدمام ومومباي، ويشمل ذلك إرساءها في موانئ منطقة البحر المتوسط وأوروبا التي تقع على مسارها، ويعتبر القطاع من بين أكبر 10 مزودين لنقل البضائع عالمياً. يزوّد القطاع خدمات الشحن البري والبحري والجوي للبضائع والتخليص الجمركي وخدمات الحاويات والخدمات اللوجستية التعاقدية وخدمات التخزين، وغيرها من خدمات إدارة سلاسل التوريد إلى الشركات والمؤسسات العاملة في مجالات الطيران والدفاع والإنشاءات والمنتجات والبضائع سريعة التلف والأدوية والرعاية الصحية والنفط والغاز والفنادق والمركبات والسيارات والمؤسسات.

**البحري للبضائع السائبة**

تأسس قطاع البحري للبضائع السائبة عام 2010 كمشروع مشترك بنسبة 60% إلى 40% بين شركة "البحري" والشركة العربية للخدمات الزراعية "أراسكو" على التوالي، ليصبح المالك والمشغّل المتكامل للناقلات في مجال النقل الإقليمي والعالمي للبضائع السائبة، مع إيلائه التركيز على البضائع الصادرة والواردة من وإلى المملكة العربية السعودية. يتولى قطاع البحري للبضائع السائبة، من خلال مقره الرئيسي

في الرياض ومكتبه الإقليمي في دبي، عمليات نقل البضائع السائبة، وخاصة الحبوب والأسمدة والفحم وخام الحديد، عبر مسارات الشحن العالمية لتزويد العالم باحتياجاته من الغذاء والطاقة. يعتمد قطاع البحري للبضائع السائبة خططاً استراتيجية مدروسة لتوزيع أسطوله المتنوّع بما يغطي السوق الفورية وعقود استئجار الناقلات واتفاقيات التأجير الزمني.

**البحري لإدارة الناقلات**

تأسس قطاع البحري لإدارة الناقلات عام 1996 كشركة تابعة ومملوكة بالكامل لشركة "البحري"، لتقديم جميع خدمات إدارة الناقلات والدعم البحري لكافة الناقلات التي تملكها وتشغّلها الشركة، بهدف الارتقاء بالإمكانات التجارية للأسطول. وتعمل الشركة بشكل مباشر على تشغيل وتزويد الخدمات الفنية للناقلات التي تمتلكها، كما أنها مسؤولة عن عمليات توظيف طواقم العمل والاستحواذ على الناقلات والدورات التدريبية والامتثال لمعايير السلامة والمعايير البيئية والتنظيمية للناقلات التي تشغلها شركة "البحري".

## قاموس المصطلحات

**التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية**

**النفقات الرأسمالية**: هي مجموع الإضافات من الممتلكات والمعدّات، والمشاريع قيد الإنجاز، والأصول غير المادية كما هو موضّح في بيان التدفقات النقدية. وتمثّل هذه النفقات المبالغ النقدية التي تم إنفاقها خلال الفترة المحددة للحفاظ على قاعدة الأصول طويلة الأجل للشركة وتوسيعها.

**معدل صرف التوزيعات النقدية**: هو مبلغ الأرباح النقدية الموزّعة على المساهمين كنسبة مئوية من صافي ربح الشركة المخصّص لتوزيع الأرباح (عادةً يكون صافي الربح عن الفترة السابقة). ويشير هذا المعدل إلى حصة الأرباح العائدة للمساهمين بشكل مبالغ نقدية عوضاً عن احتفاظ الشركة بها لإعادة استثمارها.

**الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء**: يتم احتسابه بإعادة إضافة إهلاك العقارات والمعدّات وإهلاك حق استخدام الأصول وإطفاء/استبعاد الأصول غير المادية كما هو موضّح في بيان التدفقات النقدية إلى مجموع الربح التشغيلي وحصة الأرباح في الشركات المستثمر بها بطريقة حقوق الملكية كما هو موضّح في بيان الربح أو الخسارة. وتستخدم الشركة الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء لتقييم الأداء التشغيلي وكبديل للتدفقات النقدية التشغيلية.

**التدفقات النقدية الحرة**: هو صافي التدفق النقدي الناتج عن الأنشطة التشغيلية مخصوماً منه النفقات الرأسمالية، كما هو موضّح في بيان التدفقات النقدية. ويشير التدفق النقدي الحر للمبالغ النقدية المحقّقة خلال الفترة المحددة والتي يّمكن استخدامها لتوزيع الأرباح أو سداد الديون أو زيادة المبالغ النقدية المتوفّرة و/أو في استثمارات أخرى.

**صافي الدين**: هو مجموع القروض والتزامات الإيجار الحالية وغير الحالية مخصوماً منه النقد وما في حكمه كما هو موضّح في بيان المركز المالي، وهو يُستخدم كمقياس لمديونية الشركة.

**صافي الدين / الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء**: هو معدّل صافي الدين عند نهاية الفترة المحددة إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء عن فترة الـ 12 شهراً التي تسبق نهاية الفترة المحددة، وهو يشير إلى عدد السنوات التي ستستغرقها الشركة لسداد ديونها من الأرباح النقدية في حال احتفاظ صافي الدين والأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بثباتهما، وتتم الإشارة إلى هذا المعدّل بالسنوات.

**صافي الدين / حقوق الملكية:** هو صافي الدين مقسوماً على كامل حقوق الملكية، كما هو موضّح في بيان المركز المالي. ويقيس هذا المعدل مستوى مديونية الشركة قياساً إلى رأس المال الذي يوفّره المساهمون، وتستخدمه الشركة لإدارة هيكليتها الرأسمالية وتتم الإشارة إليه بنسبة مئوية.

**المصطلحات التشغيلية والمتعلّقة بالشحن**

**اتفاقية التأجير**: هي مصطلح مستخدم في قطاع النقل والشحن يشير إلى اتفاقية قائمة بين مالك الناقلة والمستأجر توضّح وتحدد شروط استخدام ناقلة ما. المستأجر هو الجهة التي تقوم باستئجار الناقلة لنقل البضائع. تأتي هذه الاتفاقية بأشكال وأنواع مختلفة مثل اتفاقية التأجير الزمني، والتي تكون قائمة على فترة زمنية محدّدة، وبموجبها يقوم مالك الناقلة بتأجير الناقلة إلى مستأجر لمدة محددة من الزمن، وتكون للمستأجر أحقية الإبحار بالناقلة إلى أي ميناء وشحن أي بضائع، شريطة الخضوع للأنظمة واللوائح القانونية. وهناك أيضاً اتفاقية

استئجار الناقلة بالرحلة وبموجبها يقوم المستأجر باستئجار الناقلة للقيام برحلة محدّدة من ميناء ما إلى ميناء آخر. تُشير عقود الاستئجار الزمني "Charter-in"إلى أن "البحري" هي مستأجر الناقلة، في حين أن عقود التأجير الزمني "Charter-out" تُشير إلى أن "البحري" هي مالك الناقلة. يشير مصطلح "الناقلات المستأجرة" في هذه الوثيقة إلى الناقلات التي قامت "البحري" باستئجارها.

**المنتجات النفطية النظيفة**: هي المنتجات السائلة المكرّرة من النفط الخام والتي يكون لونها أقل أو مساوٍ لـ 2.5 على مقياس الجمعية الوطنية للبترول. وتشمل هذه المنتجات كلاً من النفثا ووقود الطائرات والجازولين والديزل/المازوت.

**الخدمات اللوجستية التعاقدية**: تُعرّف الخدمات اللوجستية بأنها إدارة نقل المواد أو البضائع من موقع ما إلى موقع آخر، أما الخدمات اللوجستية التعاقدية فهي اتفاق تقوم بموجبه شركة ما بتعهيد خدماتها اللوجستية إلى شركة متخصّصة في تزويد الخدمات اللوجستية.

**عقد شحن**: هو عقد مُبرم ما بين مالك ناقلة ومالك بضائع، وبموجبه يوافق مالك الناقلة على شحن البضائع لصالح مالك البضائع على متن ناقلته أو يمنح مالك البضائع إمكانية استخدام جزء أو كامل مساحة شحن البضائع على متن ناقلته لنقل وشحن البضائع عبر رحلة محددة أو عدة رحلات محددة أو لفترة محددة.

**الحمولة الساكنة**: هي سعة الشحن في الناقلة وتُقاس بالطن المتري، وتشمل أوزان البضائع والوقود وطاقم العمل والمؤن، ويُستثنى منها وزن الناقلة عندما تكون فارغة.

**البضائع السائبة**: تُشير إلى البضائع غير المعبّأة والتي يتم شحنها في طرود أو رُزم ضخمة.

**الناقلات المستوفية لأفضل المعايير البيئية المعتمدة / الناقلات الصديقة للبيئة**: هي الناقلات التي تتمتّع بكفاءة عالية في استهلاك الطاقة وتحوي مزايا ومعدّات تتميّز بمستوى انبعاثات منخفض ما يساعد في تقليل أثرها البيئي، مثل تصاميم بدن ودافع الناقلة التي تتمتع بالكفاءة في استهلاك الوقود فضلاً عن أنظمة تنظيف غاز العادم ونظام معالجة مياه التوازن وما إلى ذلك.

**الشركة المشغّلة لناقلات حاويات إعادة الشحن**: هي شركة مشغّلة لناقلات متوسطة الحجم تنقل البضائع بين الموانئ الصغيرة والكبيرة.

**معدل تواتر الوقت المهدور جرّاء حالات الإصابات أثناء العمل**: يقيس عدد مرات حالات التوقف عن العمل جراء الإصابات عن كل مليون ساعة عمل، وتقوم "البحري" برصده ووضع تقارير عنه على أساس 12 شهراً متواصلاً.

**ناقلة متعددة الأغراض**: هي ناقلة بُنيت لنقل وشحن مجموعة واسعة ومتنوعة من البضائع.

**تمويل المرابحة**: هو هيكل تمويل إسلامي يقوم بموجبه الوسيط بشراء أصل ذو ملكية حرة وواضحة، يوافق بعدها الوسيط والمشتري المحتمل على سعر بيع (بما يشمل ربحاً متفقاً عليه للوسيط) يمكن دفعه على عدة أقساط متساوية أو كدفعة واحدة.

**ناقلة حاويات وبضائع:** هي نوع من الناقلات الهجينة ما بين ناقلات البضائع وناقلات الحاويات يمكن استخدام سطحها لتجميع وتكديس البضائع والشحنات المحمّلة في حاويات.

**أنظمة تنظيف غاز العادم**: هي أنظمة يتم استخدامها لإزالة المواد الضارة مثل ثنائي أكسيد الكبريت من بخار غاز عوادم الناقلات، ما يضمن الامتثال المتواصل للمعايير الدولية الخاصة بالانبعاثات عند استخدام الوقود الذي يحوي نسب مرتفعة من الكبريت.

**السوق الفورية**: هي السوق الإلكترونية لتداول خدمات الشحن عند السعر الفوري وهو سعر الشحن لمرة واحدة ويستند إلى السعر الآني في السوق.

**ناقلة نفط خام عملاقة:** هي ناقلة متخصّصة في نقل النفط الخام بسعة حمولة تصل إلى 250 ألف طن.

**رؤية المملكة 2030**: هي مخطّط وضعته وطوّرته حكومة المملكة العربية السعودية بهدف تنويع الاقتصاد الوطني والارتقاء بأسلوب معيشة المواطنين وتهيئة بيئة حيوية ومحفّزة للمستثمرين المحليين والدوليين وترسيخ مكانة المملكة كدولة رائدة عالمياً، وذلك بالاستفادة من مكامن القوة التي تتفرّد بها المملكة مثل دورها المحوري في العالمين العربي والإسلامي وقدراتها الاستثمارية الهائلة وموقعها الجغرافي الاستراتيجي والهام.

**معلومات الاتصال**

للاستفسارات، يُرجى إرسال رسالة إلكترونية إلى ir@bahri.sa.

**إخلاء مسؤولية**

يحوي هذا البيان بياناتٍ تمثل، أو يمكن اعتبارها، بياناتٍ تطلعية، بما في ذلك بيانات متعلقة بتصورات وتوقعات الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ("الشركة"). حيث تعتمد هذه البيانات على الخطط والتقديرات والتوقعات الحالية للشركة، فضلاً عن توقعاتها للظروف والأحداث الخارجية. وتتضمن البيانات التطلعية مخاطر وشكوكاً متأصلةً ولا تُناقش إلا اعتباراً من تاريخ تقديمها. ونتيجةً لهذه المخاطر والشكوك والافتراضات، يجب ألا يعتمد المستثمر المحتمل على نحوٍ لا موجب له على هذه البيانات التطلعية، إذ يمكن أن يتسبب عددٌ من العوامل المهمة في اختلاف النتائج أو المحصلات الفعلية مادياً عن تلك المُعبر عنها في أي بياناتٍ تطلعية. والشركة ليست ملزمةً بأي بياناتٍ تطلعيةً ولا تنوي تحديث أو مراجعة أي بياناتٍ تطلعيةً وردت في هذا البيان سواء كان ذلك نتيجةً لمعلومات جديدةٍ أو أحداثٍ مستقبليةٍ أو غير ذلك.

تم إعداد هذا البيان من قبل الشركة وهي وحدها تتحمّل مسؤوليته. ولم يُراجع أو يُعتمد أو يُصادق على البيان من قبل أي مستشارٍ ماليّ أو مديرٍ رئيسيّ أو وكيل مبيعات أو بنكٍ مستلمٍ أو ضامن سندات تتعامل معه الشركة، ووُفر لأغراض المعلومات فقط. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن هذا البيان هو مختصرٌ فقط، فقد لا يحتوي على جميع المعلومات الجوهرية ويجب ألا يُشكل في حد ذاته أساساً لأي قرارٍ استثماريّ.

يعُتقد أن المعلومات والآراء الواردة في هذا البيان موثوقةً وقد تم الحصول عليها من مصادر موثوقٍ بها، ولكن لا يوجد بيانٌ أو ضمان، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بإنصاف أو صحة أو دقة أو معقولية أو اكتمال المعلومات والآراء ضمن هذا البيان. ولا يوجد أي التزامٍ بتحديث هذا البيان أو تعديله أو تحويره أو إخطار المستثمر بأي طريقةٍ أخرى إذا كانت هناك أي معلوماتٍ أو رأيٍ أو توقعٍ أو تنبؤ أو تقديرٍ منصوصٍ عليه بهذا البيان، قد تغيرّت أو أصبحت لاحقاً غير دقيقة.

ننصحك بشدةٍ بطلب مشورتك المستقلة فيما يتعلق بأي مسائل استثمارية أو مالية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية أو تنظيميةً نوقشت في هذا البيان. وقد تستند التحليلات والآراء الواردة هنا إلى افتراضاتٍ إذا ما غُيرت يمكن أن تغير التحليلات أو الآراء المعبر عنها. ولا يوجد شيءٌ وارد في هذا البيان من شأنه أن يمثل أي عرضٍ أو ضمانٍ فيما يتعلق بالأداء المستقبليّ لأي سنداتٍ ماليةٍ أو ائتمانٍ أو عملةٍ أو سعرٍ أو أي تدابير تتعلق بأوضاع السوق أو الاقتصاد. وعلاوةً على ذلك، ليس بالضرورة أن يكون الأداء السابق مؤشراً على النتائج المستقبلية، وتُخلي الشركة مسؤوليتها عن أي خسارةٍ تنشأ عن أو فيما يتعلق باستخدامك أو اعتمادك على هذا البيان.

لا يجوز نشر هذه المواد أو توزيعها أو نقلها ولا يجوز إعادة إنتاجها بأي طريقةٍ كانت دون الحصول على موافقةٍ خطية صريحةٍ من جانب شركة "البحري". ولا تُشكل هذه المواد عرضاً للبيع أو استدراجاً للعروض لشراء الأوراق المالية في أي ولايةٍ قضائية.

**التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية**

يتضمّن هذا البيان "تدابير مالية محددة غير تابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية" وهي تدابير وإجراءات لا يُعترف بها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية ولا تحمل معانٍ موحّدة ومحدّدة ضمن هذه المعايير. وقد ذكرت هذه التدابير لتكون بمثابة معلومات إضافية تكمّل التدابير المالية التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية لتزويد فهم أعمق لنتائج الشركة، كما ذكرت هذه التدابير لاعتقاد الشركة بأنها تدابير مجدية للمستثمرين. وعليه، لا يجب اعتبار هذه التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية بشكل منفصل أو كبديل عن تحليل البيانات المالية للشركة والتي تم الإعلان عنها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية.